الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

(تقرير الربع الأول من عام 2021)

من 2021/1/1-2021/3/31

Building Bridges not Walls
نبنى الجسور لا الحواجز

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أبرز ملامح الأداء الرقابى والخدمى لمختلف إدارتها ويشمل التقرير ملخص عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلى والتخصيم والتمويل متناهى الصغر.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

إعداد/ الإدارة المركزية للبحوث والسياسات

القرية الذكية. مبنى 137 – الجيزة

رقم بريدي: 12577

تليفون : 35370040 +202

فاكس : 35370041 +202

للإطلاع على المزيد من التقارير الدورية يمكن زيارة الموقع الإلكترونى للهيئة:

www.fra.gov.eg

محتويات التقرير

أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية.....4

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات).....4

2. تطور النشاط في السوق الثانوي 5

ثانياً : شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني 10

ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري 14

رابعاً: التأجير التمويلي.....19

خامساً : نشاط التخصيم 24

سادساً: تطور نشاط التمويل متناهي الصغر 28

سابعاً: أخبار الهيئة.....35

أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)

جدول (1-1): بيان بموافقات الإصدارات الجديدة (أسهم وسندات)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـــــــان	يناير-مارس 2021	يناير-مارس 2020	معدل التغير %
قيمة أسهم تأسيس (بالمليون جنيه)	11,233.60	21,892.36	-48.69%
قيمة أسهم زيادة رأس المال (بالمليون جنيه)	44,706.52	18,011.37	148.21%
قيمة إصدارات سندات التوريق (بالمليون جنيه)	3,077.44	2,567.00	19.88%
إجمالي قيمة إصدارات الأسهم والسندات	59,017.56	42,470.73	38.96%

يتضح من البيانات أن هناك زيادة في قيمة الإصدارات الجديدة بصفة عامة في الربع الأول من عام 2021 بنسبة بلغت نحو 38.96%، مع انخفاض قيمة الاستثمارات الجديدة (أسهم التأسيس) بنسبة 48.69% عن الفترة المقابلة لها من العام السابق، وزيادة قيمة أسهم زيادة رأس المال بنسبة 148.21%، هذا بالإضافة إلى زيادة قيمة إصدارات سندات التوريق بنسبة 19.88%.

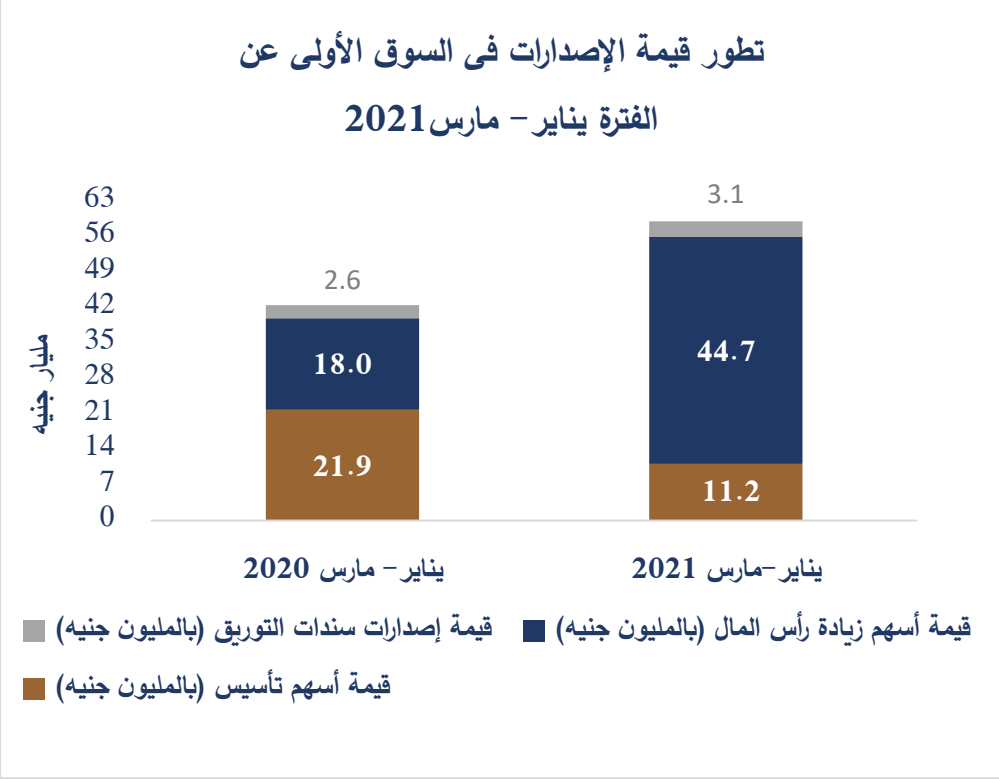

جدول (1-2): بيان بموافقات الإصدارات الجديدة (سندات)

البيان	يناير-مارس 2021	يناير-مارس 2020	معدل التغير (%)
عدد الإصدارات (سندات التوريق)	4.00	2.00	100.00%
قيمة السندات المصدرة (بالمليون جنيه)	3,077.44	2,567.00	19.88%
قيمة السندات المدفوعة (بالمليون جنيه)	3,077.44	2,567.00	19.88%

يتضح من البيانات أن إجمالي قيمة إصدارات السندات قد زادت بنحو 19.88% في هذا الربع (يناير – مارس 2021) عن الفترة المثيلة من العام السابق. متمثلة بالكامل في سندات التوريق ولا توجد سندات شركات.

2. تطور النشاط في السوق الثانوي

يقاس نشاط السوق الثانوي بثلاثة متغيرات (المؤشرات، إجمالي التداول، رأس المال السوقي):

أ- المؤشرات

جدول (1-3): بيان بتطور مؤشرات السوق الثانوي

المؤشر	إغلاق مارس 2021	إغلاق مارس 2020	معدل التغير (%)
EGX30 (مقوم بالجنيه)	10,568.37	9,593.94	10.16%
EGX70 EWI	1,969.08	-	-
EGX100 EWI	2,910.53	-	-
مؤشر النيل	1,299.19	686.07	89.37%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الأول من عامي 2020&2021)

*: تم استحداث مؤشر EGX 70 EWI بدلًا من EGX70 لذا لا يوجد قيمة مقارنة.

*: تم استحداث مؤشر EGX 100 EWI بدلًا من EGX100 لذا لا يوجد قيمة مقارنة.

EGX30 (1/1/2021-31/3/2021)

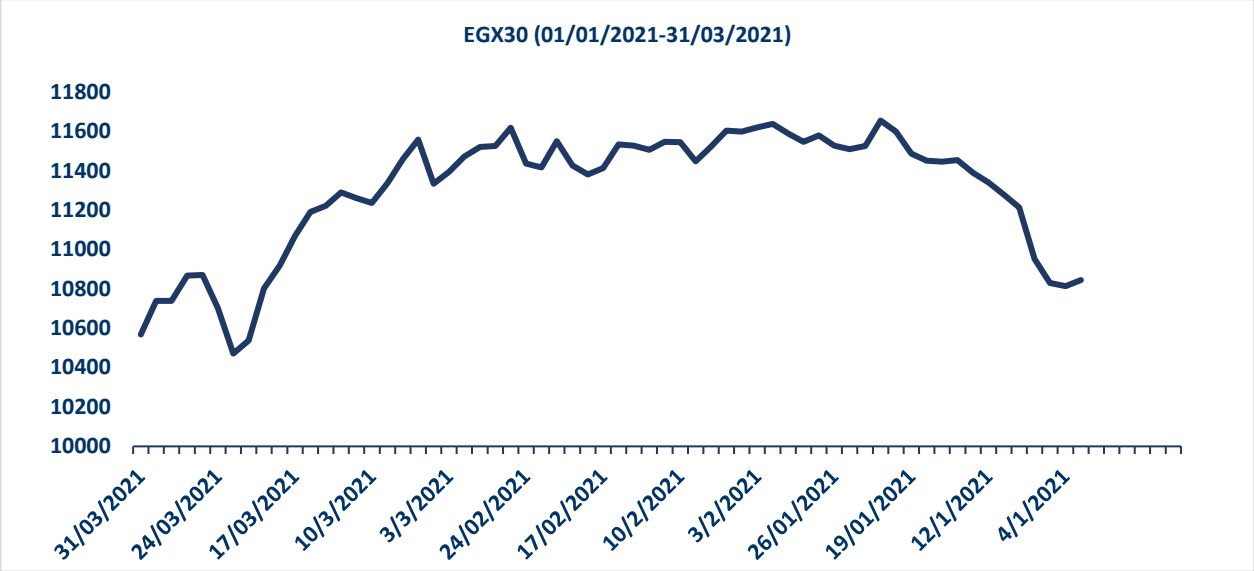

أداء تراكمي لبورصات المنطقة والعالم خلال الفترة (يناير-مارس 2021):

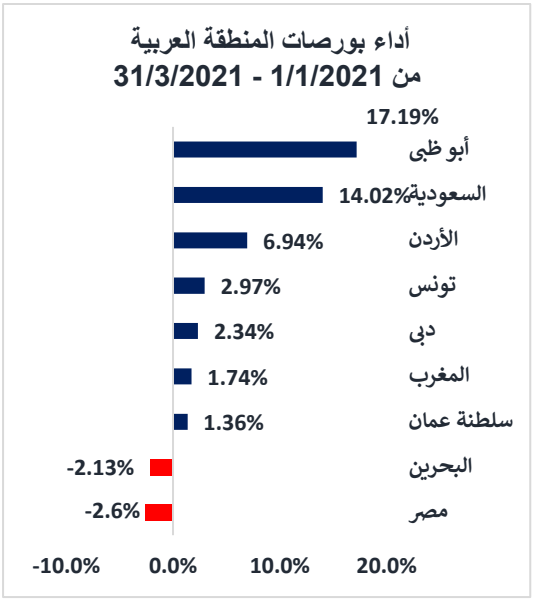

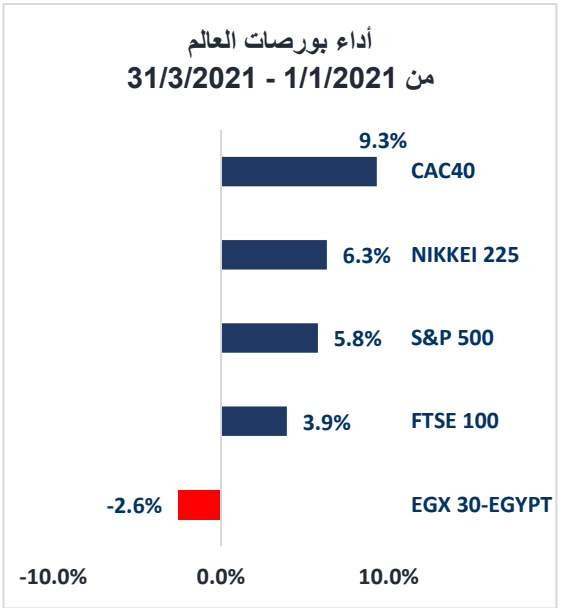

Market	Index
Amman	Amman SE General (AMGNRLX)
Saudi Arabia	Tadawul All Shares (TASI)
Abu Dhabi	ADX General (ADI)
Dubai	DFM General (DFMGI)
Tunisia	TUNINDEX (TUNINDEX)
Oman	MSM 30 (MSI)
Casablanca	Moroccan All Shares (MASI)
Bahrain	Bahrain All Shares (BAX)
Egypt	EGX 30
United Kingdom	FTSE 100
France	CAC40
USA	S&P 500
Japan	NIKKEI 225

تعاملات المستثمرين خلال الفترة يناير–مارس 2021:

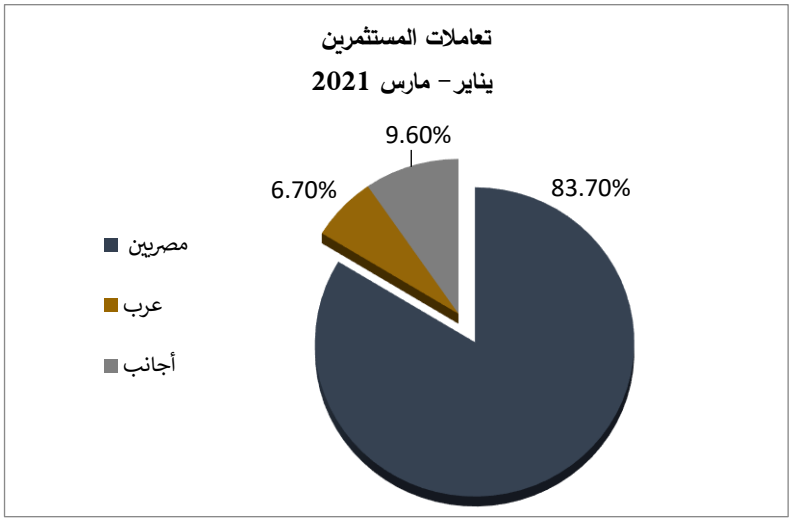

يتضح من البيانات استحواذ تعاملات المصريين خلال الفترة على النسبة الأكبر بشكل واضح بلغ نحو 83.7% ثم الأجانب بنسبة 9.6% ثم جاءت تعاملات العرب بنسبة 6.7%.

ب-إجماليات التداول على الأوراق المالية

- **تداولات الأسهم والسندات**

جدول (1-4): بيان بإجماليات التداول على الأسهم والسندات

البيـــــان	يناير -مارس 2021	يناير -مارس 2020	معدل التغير (%)
الأسهم المقيدة (داخل المقصورة) -تشمل بورصة النيل (بالمليون جنيه)	93,581.44	43,586.16	114.70%
بورصة النيل (بالمليون جنيه)	345.16	230.31	49.86%
الأسهم غير المقيدة (خارج المقصورة) -OTC (بالمليون جنيه)	15,163.11	8,537.38	77.61%
السندات (بالمليون جنيه)	132,920.36	160,970.55	-17.43%
صناديق المؤشرات (بالمليون جنيه)	1.90	0.51	275.35%
إجمالي قيمـة التـــداول (بالمليون جنيه)	241,666.82	213,094.60	13.41%
إجمالي حجم التداول (بالمليون ورقة)	40,078.39	13,063.57	206.80%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الأول من عامي 2020 & 2021).

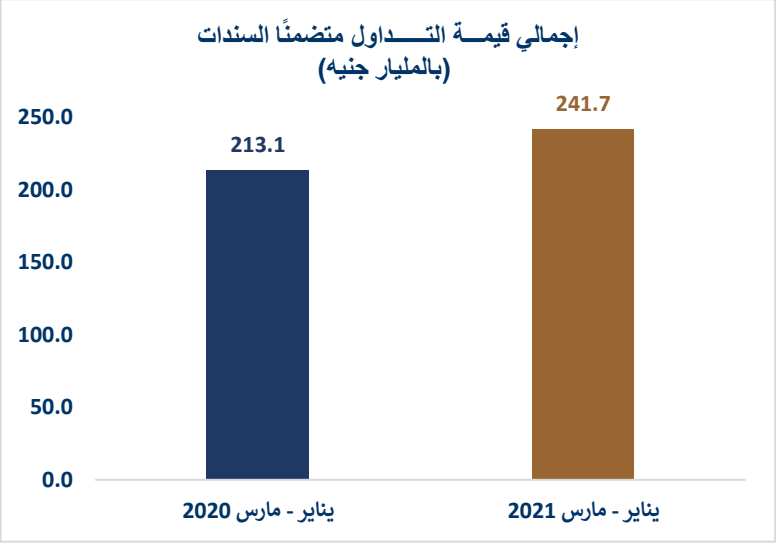

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين أن إجمالي قيمة التداول (الأسهم والسندات) قد ارتفعت في الربع الأول من عام 2021 بالمقارنة بالربع الأول من عام 2020، من نحو 213.1 مليار جنيه إلى نحو241.7 مليار جنيه بمعدل ارتفاع بلغ 13.41 %.

ج) رأس المال السوقي في نهاية الربع الأول من عام 2021

سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة نحو 649.9 مليار جنيه في نهاية الربع الأول من عام 2021 وذلك بزيادة بلغت نحو 22%عن الفترة المثيلة من العام السابق، كما سجلت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي[1] بنهاية الفترة نحو 11.2%، كما يلي:

جدول (1-5): رأس المال السوقي

(القيمة بالمليار جنيه)

البيـان	إغلاق مارس 2021	إغلاق مارس 2020	معدل التغير عن الفترة المقارنة (%)
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة	649.9	532.9	21.96%
رأس المال السوقي لـ EGX30	360	275.5	30.67%
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في بورصة النيل	1.1	1.8	-38.89%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الأول من عامي 2020 & 2021).

[1] الناتج المحلي الإجمالي المستخدم لحساب هذه النسبة: 5820 مليار جنيه لعام 2020/2019 (بسعر السوق والأسعار الجارية) ومصدره وزارة التخطيط.

ثانياً: نشاط التأمين وجمعيات التأمين التعاوني

شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني:

أولاً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع النشاط" عن الربع من (يناير حتى مارس2021):

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	يناير-مارس 2021	يناير-مارس 2020
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	5331.1	4140.5
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الاشخاص وتكوين الأموال	6703.6	5307.2
إجمالي	12034.7	9447.7
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	2940.7	2314.9
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال	3135.5	2352.5
إجمالي	6076.2	4667.4

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

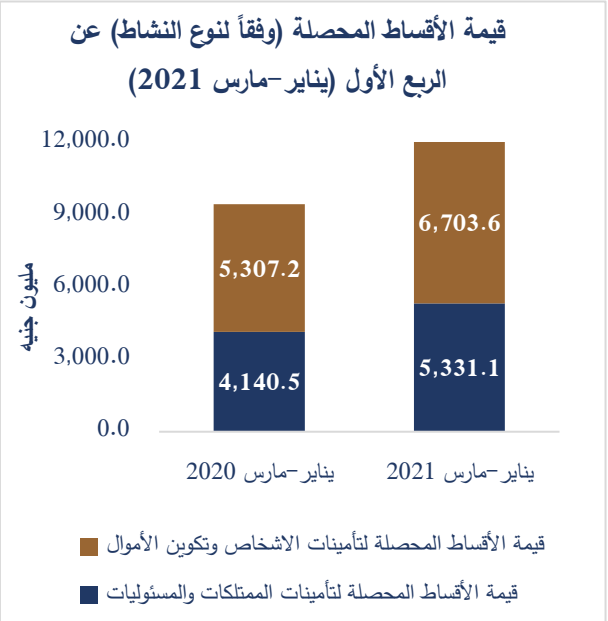

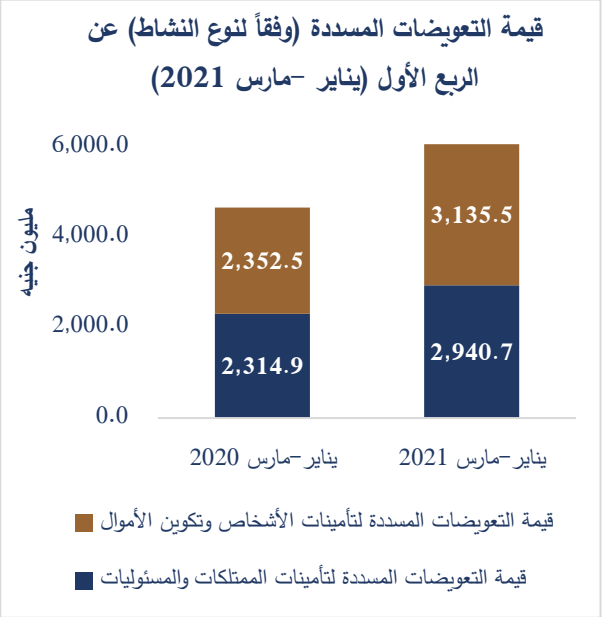

ثانياً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع االتأمين" عن الربع من (يناير حتى مارس2021):

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	يناير– مارس 2021	يناير–مارس 2020
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجارى	11027.6	7773.6
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التكافلى	1007.1	1674.1
إجمالي	12034.7	9447.7
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجارى	5499.5	4243.7
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التكافلى	576.7	423.7
إجمالي	6076.2	4667.4

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

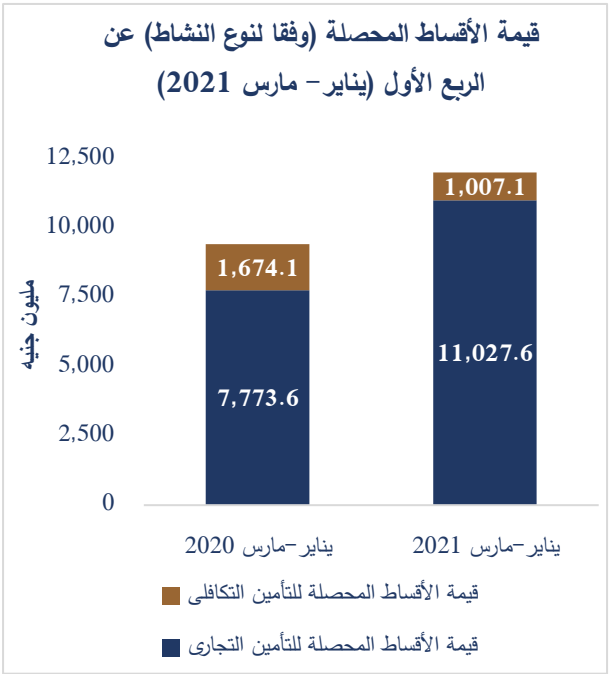

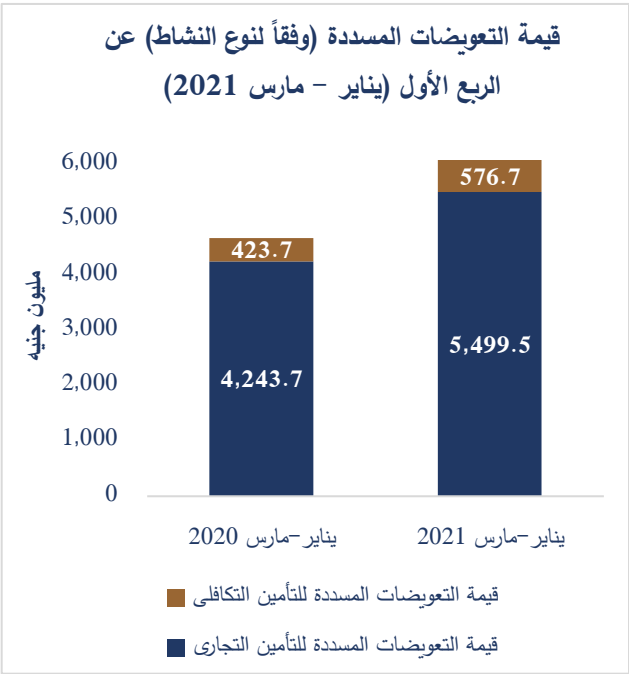

شركات التأمين والمهنيين في مجال التأمين:

أ) بيانات عن شركات التأمين والأنشطة المساعدة:

جدول (3-4): عدد شركات التأمين والأنشطة المساعدة

البيان	حتى مارس 2021	حتى مارس 2020
شركات التأمين وإعادة التأمين وجمعيات التأمين التعاونى	41	39
مجمعات التأمين	6	5
صناديق التأمين الحكومية	6	5

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- لا يتضمن عدد شركات التأمين الشركة الأفريقية لإعادة التأمين التكافلي (وهي شركة منشأة وفقاً لقانون المناطق الحرة).

ب) بيانات عن المهنيين في مجال التأمين:

جدول (3-5): عدد المهنيين في مجال التأمين

	حتى مارس 2021	حتى مارس 2020
وسطاء التأمين (أشخاص اعتباريين)	93	90
وسطاء التأمين (أشخاص طبيعيين)	13290	13315
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص اعتباريين)	22	19
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)	365	406
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص اعتباريين)	10	6
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص طبيعيين)	369	365
الخبراء الاكتواريون (أشخاص طبيعيين)	50	50

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- ترجع أسباب الانخفاض بصفة عامة بسبب الشطب من سجلات الهيئة.

صناديق التأمين الخاصة:

بلغت قيمة استثمارات صناديق التأمين الخاصة نحو 3.1 مليار جنيه عن الربع الحالي (2021/1/1-2021/3/31) مقابل نحو 2.6 مليار جنيه في الربع المقابل له في العام السابق وتتمثل هذه الاستثمارات فى (شهادات استثمار البنك الاهلى المصري أ، ب – ودائع – وثائق صناديق استثمار – أذون خزانة – سندات حكومية) وذلك طبقا للأحكام المادة 14 من اللائحة التنفيذية للقانون 54 لسنة 1975.

ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري

التمويل العقاري الممنوح من الشركات خلال الربع الأول من عام 2021:

جدول (3-1): عدد المستثمرين وقيمة التمويل (2021/01/1-2021/03/31)

	عدد المستثمرين		معدل التغير %	قيمة التمويل (بالمليون جنيه)		معدل التغير %
	يناير-مارس 2021	يناير-مارس 2020		يناير-مارس 2021	يناير-مارس 2020	
الإجمالي	1466	774	89.41%	1703.3	687.4	147.79%

يتضح من الجدول ارتفاع عدد المستثمرين الجدد خلال الفترة من (2021/01/01-2021/03/31) بنسبة تصل إلى 89.4% بالمقارنة بالفترة المثيلة من عام 2020، وأن قيمة التمويل الممنوح لهم قد ارتفعت بنحو 147.8% بالمقارنة بالفترة المثيلة من العام السابق.

جدول (3-2) عدد المستثمرين حسب شرائح الدخل الشهري (2021/01/01-2021/03/31)

الدخل الشهري بالجنيه	يناير-مارس 2021		يناير-مارس2020		معدل التغير %
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	
حتى 2500	300	20.46%	172	22.22%	74.42%
أكبر من 2500 -3500	135	9.21%	60	7.75%	125.00%
أكبر من 3500	1031	70.33%	542	70.03%	90.22%
الإجمالي	1466	100.00%	774	100.00%	89.41%

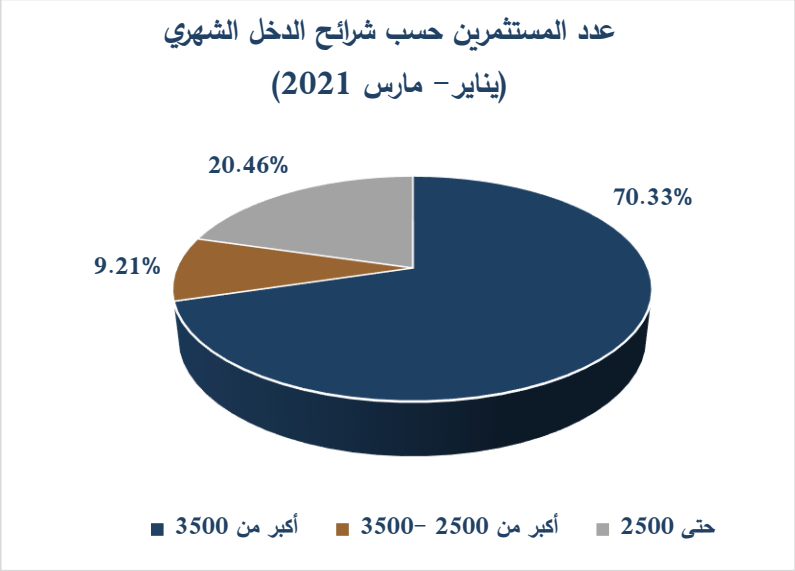

يتضح من كل من الجدول والرسم البياني السابقين استحواذ المستثمرين حسب شرائح الدخل الشهري (أكبر من 3500 جنيه) نحو نسبة 70.33%، في حين بلغ نصيب ذوي شرائح الدخل الشهري (حتى 2500 جنيه) على نسبة في عدد المستثمرين بلغت نحو20.46% وذلك في الربع الأول من عام 2021 (2021/01/01-2021/03/31).

تطور النشاط فيما يخص مساحة الوحدات

جدول (3-3): بيان بعدد المستثمرين (العقود) موزعاً حسب فئة مساحة الوحدات (2021/01/01-2021/03/31)

فئة المساحات م2	يناير-مارس 2021		يناير-مارس 2020		معدل التغير%
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	
من 0 -66 م2	22	1.50%	73	9.43%	-69.86%
من 66-86 م2	155	10.57%	44	5.68%	252.27%
أكبر من 86 م2	1289	87.93%	657	84.88%	96.19%
الإجمالي	1466	100.00%	774	100.00%	89.41%

يتضح من الجدول السابق استحواذ المستثمرين حسب فئة مساحة الوحدات (أكبر من86 م^2) على أعلى نسبة بلغت نحو87.93 % في الربع الأول من عام 2021، بسبب توسع الدولة في بيع الوحدات من خلال مشروع دار مصر التابع لكل من وزارة الاسكان وهيئة المجتمعات العمرانية وغيره من مشروعات الاسكان الاجتماعي، وذلك بالمثل في الفترة المثيلة من العام السابق حيث استحوذ المستثمرون من نفس فئة مساحة الوحدات (أكبر من 86 م^2) على أعلى نسبة أيضاً بلغت نحو84.88%.

عدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام

جدول (3-4): بيان بعدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام (2021/01/01-2021/03/31)

نوع الغرض	يناير-مارس 2021		يناير-مارس 2020		معدل التغير%
	العدد	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	
سكنى	1324	90.31%	762	98.45%	73.75%
أخرى	142	9.69%	12	1.55%	1083.33%
الإجمالي	1466	100.00%	774	100.00%	89.41%

قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب نوع العميل

جدول (3-5): بيان بقيمة التمويل العقاري حسب نوع العميل (2021/01/01-2021/03/31)

نوع العميل	يناير-مارس 2021		يناير-مارس 2020		معدل التغير%
	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	أهمية نسبية %	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	أهمية نسبية %	
عادى	821.0	48.20%	329.7	47.96%	149.01%
عميل صندوق	62.2	3.65%	26.7	3.88%	132.96%
محافظ مشتراه	820.1	48.15%	331.0	48.15%	147.76%
الإجمالي	1703.3	100.00%	687.4	100.00%	147.79%

عدد شركات التمويل العقاري

جدول (3– 6) شركات التمويل العقـاري الجديدة

البيـــان	بنهاية مارس 2021	بنهاية مارس 2020	معدل التغير %
عدد شركات التمويل العقاري + شركة إعادة التمويل العقاري	14	14	0%
إجمالي قيمة رؤوس الأموال المصدرة للشركات (بالمليون جنيه)	2402.8	2393.0	0.41%

يتضح من الجدول أنه قد بلغ عدد شركات التمويل العقاري وشركات إعادة التمويل العقاري 14 بنهاية الربع الأول لعام 2021، وهو نفس العدد في نهاية الربع الأول عام2020 (مع عدم الأخذ في الاعتبار بنك ناصر الاجتماعي–هيئة عامة).

خبراء التقييم العقاري

بلـغ عـدد خبـراء التقيـيم العقـاري فـي نهايـة الربـع الأول مـن عـام 2021 نحـو (190) خبيـر، بالمقارنـة بعـدد بلـغ (198) خبيـر تقيـيم عقـاري فـي نهايـة الفتـرة المثيلـة مـن عـام 2020 كمـا يتضـح مـن الجـدول التالي:

جدول (3 –7) عدد خبراء التقييم العقـاري في نهاية مارس عام 2021

البيـــان	في نهاية مارس 2021	في نهاية مارس 2020	معدل التغير %
عدد خبراء التقييم العقاري	190	198	-4.04%

رابعاً: التأجير التمويلي

عدد وقيمة العقود

جدول (4-1) تطور نشاط التأجير التمويلي

البيان	يناير-مارس 2021	يناير-مارس 2020	معدل التغير %
عدد العقود	890	711	25.2%
قيمة العقود (بالمليون جنيه)	16,445.2	16,389.5	0.3%

شهدت الفترة من يناير-مارس عام2021 ارتفاعًا في هذا النشاط من حيث قيمة وعدد عقود التأجير التمويلي مقارنةً بنفس الفترة من عام 2020، حيث تزايدت قيمة العقود التأجير التمويلي خلال الفترة لتصل إلى نحو 16.44 مليار جنيه مقارنةً بـ 16.40 مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من العام السابق بمعدل ارتفاع قدره 0.3% بينما ارتفع عدد العقود من 711 عقدا الى 890 عقدا وبمعدل ارتفاع بلغ 25.2%. وتعكس هذه الأرقام الأهمية المتزايدة لسوق التأجير التمويلي على خريطة النشاط الاقتصادي في مصر.

وتجدر الاشارة الى أن صيغة التأجير التمويلي من أهم الأدوات التمويلية، التي يمكن أن تدعم الاقتصاد القومي، في ظل وجود اهتمام عام بأن تستخدم تلك الصيغة في توفير التمويلات للأفراد والشركات بجانب المشروعات الصغيرة والمشروعات القومية المدرجة في الموازنة للدولة كما أنه يمكن أن يسهم في تنشيط قطاعات عديدة مثل العقارات والآلات والمعدات وتوفير الوحدات السكنية للمواطنين.

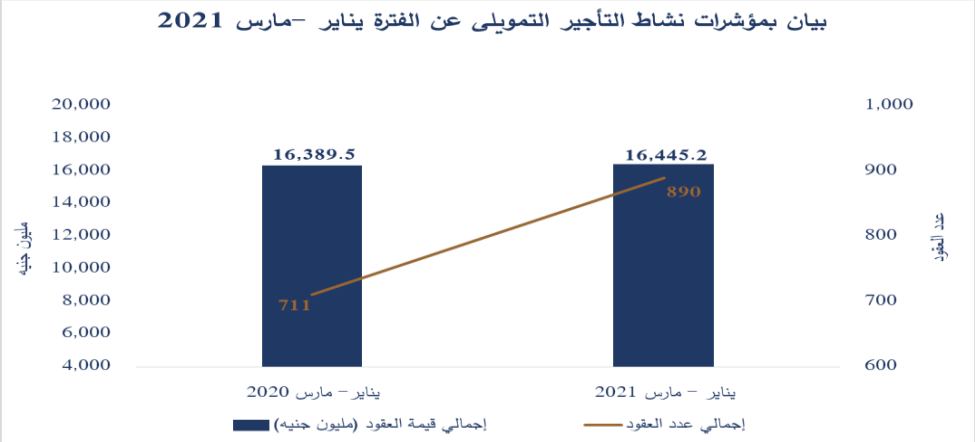

جدول (4-2) تصنيف عقود التأجير التمويلى وفقاً للنشاط

م	النشاط	يناير-مارس 2021		يناير-مارس2020	
		قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %	قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %
1	عقارات وأراضي	13375.21	81.33 %	13468.32	82.18%
2	آلات ومعدات	938.59	5.71%	620.8	3.79%
3	سيارات نقل	764.14	4.65%	879.09	5.36%
4	معدات ثقيلة	502.06	3.05%	549.59	3.35%
5	سيارات ملاكي	361.77	2.20%	307	1.87%
6	خطوط انتاج	298.68	1.82%	409.68	2.5%
7	أجهزة مكتبية	50.79	0.31%	7.5	0.05%
8	بواخر	38.96	0.24%	70.6	0.43%
9	أخرى	115.01	0.70%	76.95	0.47%
	الإجمالي	16445.25	100.00%	16389.53	100.00%

يتضح من الجدول السابق أن الفترة من يناير– مارس 2021 شهدت استحواذ نشاط العقارات والأراضي على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي بقيمة بلغت نحو 13.4 مليار جنيه وبنسبة 81.3 % من إجمالي قيمة العقود (بسبب كبر حجم هذا القطاع مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى أن مشروعاته بحاجة دائمًا إلى قروض لتنفيذه) ، يأتي بعد ذلك في الترتيب نشاط الآت و معدات باستحواذه على 5.7 % من إجمالي قيمة العقود وبقيمة بلغت 0.94 مليار جنيه ، وحل في الترتيب الثالث نشاط سيارات نقل بقيمة عقود بلغت نحو 0.76 مليار جنيه وبنسبة 4.65 % من إجمالي قيمة العقود خلال الفترة محل الدراسة.

الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي

- بلغ عدد الشركات التي تقل الحصص السوقية لها عن 3% عدد 21 شركة خلال الفترة محل الدراسة مقابل 16 شركة خلال الفترة المناظرة من العام السابق.
- اعتلت صدارة قائمة الشركات خلال الفترة محل الدراسة شركة بي أم للتأجير التمويلي– بعد توزيع العقود المشتركة عند حساب الحصص السوقية –وذلك باستحواذها على حصة سوقية بلغت 19.70 %، تليها كوربليس للتأجير التمويلي–مصر بنسبة 17.54%، لتأتى في الترتيب الثالث شركة جى بى للتأجير التمويلى بنسبة 7.67% من إجمالي قيم العقود خلال الفترة محل الدراسة.

ويوضح الجدول التالي الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي الأكثر نشاطاً خلال الفترة (يناير–مارس 2021):

جدول (4–3) الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي
(يناير–مارس 2021)

م	اسم الشركة	عدد العقود	قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %
1	بي ام للتأجير التمويلي	111	3240.43	19.70%
2	كوربليس للتأجير التمويلي –مصر (كورب ليس)	72	2884.89	17.54%
3	جي بي للتأجير التمويلي	34	1261.72	7.67%
4	شركة جلوبال ليس للخدمات المالية	22	1156.27	7.03%
5	شركة كايرو للتأجير التمويلي	46	965.53	5.87%
6	التوفيق للتأجير التمويلي	19	900.43	5.48%
7	شركة التعمير للتأجير التمويلى	26	866.59	5.27%
8	شركة الأهلي للتأجير التمويلي	7	780.29	4.74%
9	شركة المجموعة المالية هيرمس للحلول التمويلية	10	518.66	3.15%
10	شركة يو اى فاينانس	120	511.80	3.11%
11	أخرى	423	3358.6	20.44%
	الإجمالي	890	16445.25	100.00%

- يتم حساب الحصص السوقية وفقاً لقيمة العقود.
- قيمة العقود المدرجة بالجدول لكل شركة: هي قيمة العقود "بعد تقسيم" العقود المشتركة بين أكثر من شركة تأجير تمويلي.
- أخرى: تشمل الشركات التى تقل الحصص السوقية لها عن 3%.
- قيمة العقود = القيمة الإيجارية الإجمالية، وفقاً للعقود الموثقة إلكترونياً من قبل الشركات العاملة والتى تم مراجعتها بالهيئة (وفقاً لتاريخ قيد العقد بالهيئة).

خامساً: نشاط التخصيم

حجم الأرصدة المدينة

بلغ إجمالي رصيد الحسابات المدينة والأوراق التجارية المشتراه حوالي 5.7 مليار جنيه في نهاية مارس 2021 بالمقارنة بنحو 5.6 مليار جنيه في نهاية مارس 2020، بمعدل ارتفاع بلغ نحو 2%.

جدول (5-1) حجم الأرصدة المدينة

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	يناير-مارس 2021	يناير-مارس 2020	معدل التغير %
حجم الأرصدة المدينة (بالمليون جنيه)	5,745.0	5,631.0	2.0%
الشركات المحيلة (العملاء)	363	365	-0.5%

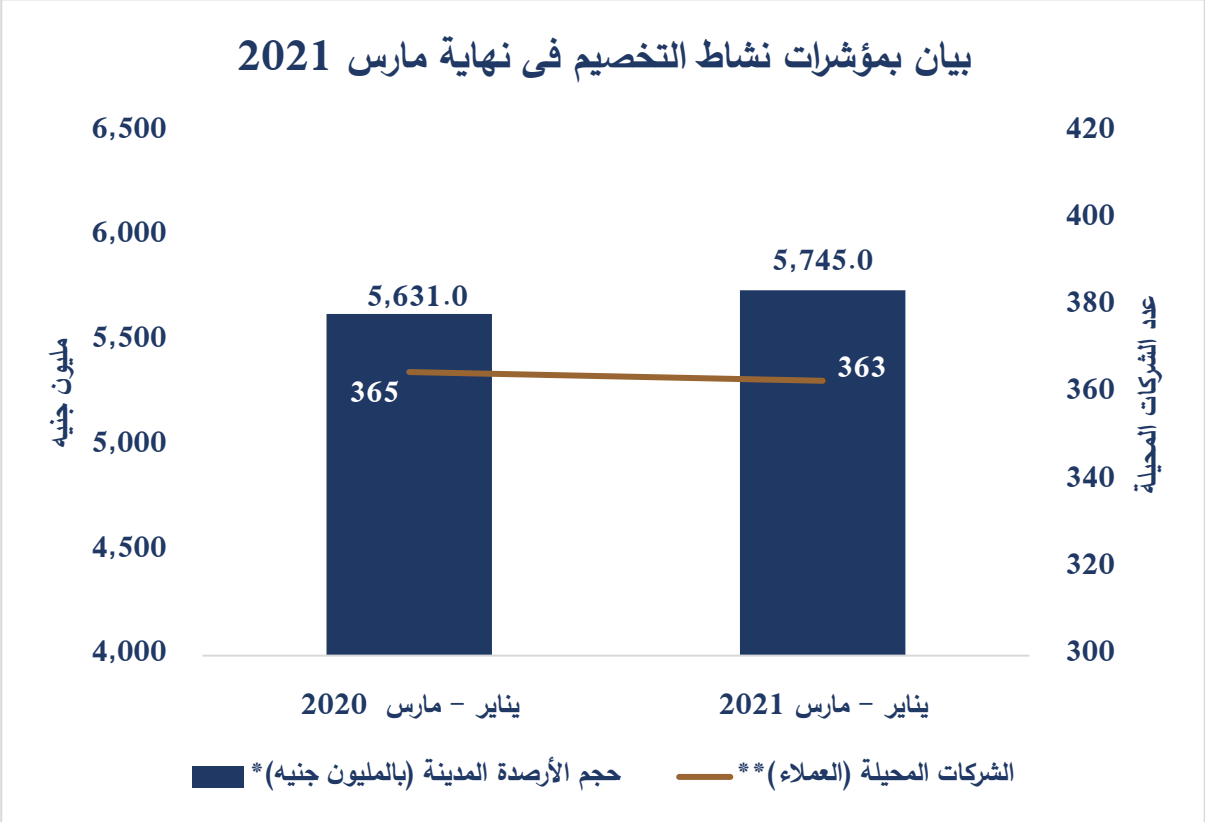

حجم الأوراق المخصمة

جدول (5-2) حجم الأوراق المخصمة

البيان	يناير-مارس 2021	يناير-مارس 2020	معدل التغير %
إجمالي حجم الأرصدة المدينة (بالمليون جنيه)	3,470.0	2,510.5	38.2%
مع حق الرجوع (بالمليون جنيه)	2,181.0	1,202.8	81.3%
بدون حق الرجوع (بالمليون جنيه)	1,289.0	1,307.7	-1.4%

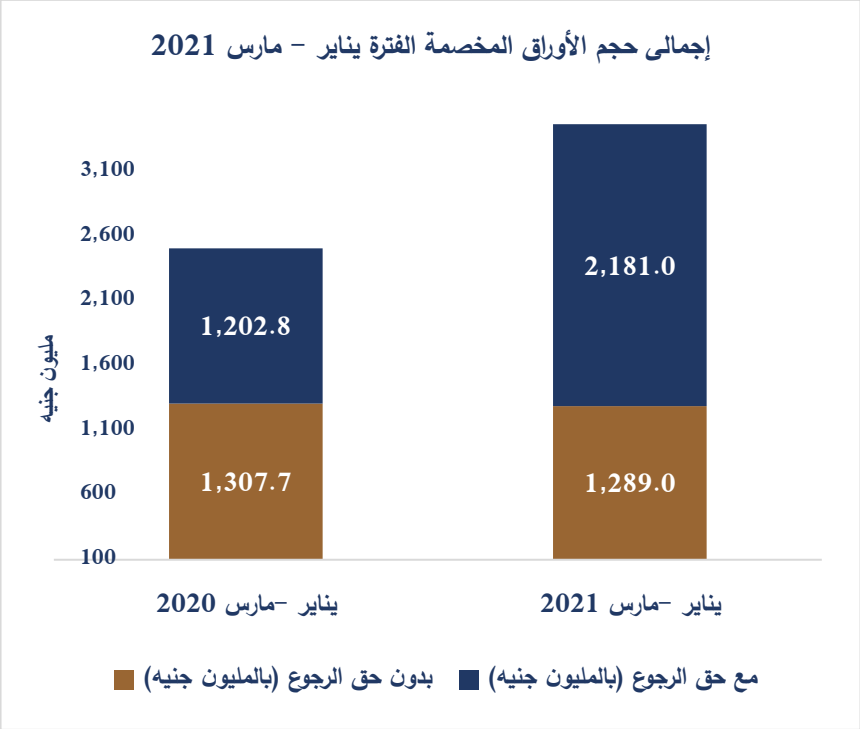

جدول (5-3) شركات التخصيم

البـــــــيان	في نهاية مارس 2021	في نهاية مارس 2020
إجمالي عدد الشركات المقيدة وتزاول النشاط	22	13

جدول (5-4) الحصص السوقية لشركات التخصيم (يناير-مارس 2021)

اسم الشركة	يناير-مارس 2021	يناير-مارس2020
الشركة المصرية للتخصيم	19.10%	31.96 %
شركة درايف للتخصيم	17.70%	18.36%
شركة هيرمس للتخصيم	15.70%	11.65%
شركة QNB الأهلي للتخصيم	14.10%	14.46%
شركة جلوبال للتخصيم	9.30%	3.21%
شركة B M للتأجير التمويلي (إضافة نشاط)	7.60%	0%
شركة M L F للتمويل	4.00%	1.88%
شركة تكنوفاكتورنج	2.80%	5.54%
شركة كونتكت للتخصيم	2.60%	12.11%
شركة جلوبال كورب (إضافة نشاط)	2.40%	0%
شركة التعمير للتأجير التمويلي (إضافة نشاط)	1.70%	0%
المصرية لضمان الصادرات (EBE حاليا)	1.00%	5.24%
شركة U E فاينانس (إضافة نشاط)	1.00%	0%
شركة توسع للتخصيم	0.70%	0%
شركة تمويل للتمويل العقاري (إضافة نشاط)	0.50%	0.60%
الاجمالى	100.00%	100.00%

الحصص السوقية لشركات التخصيم (يناير-مارس 2021):

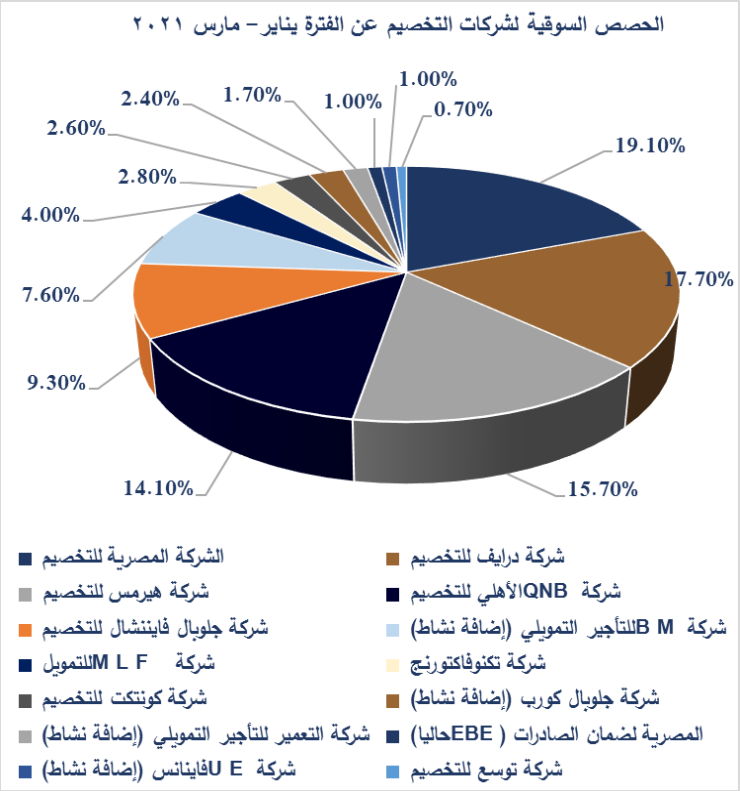

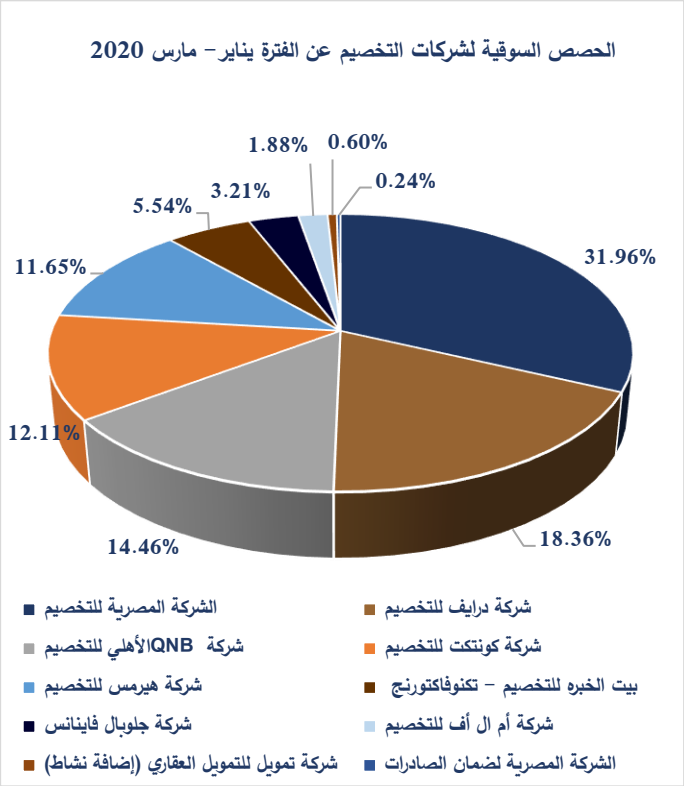

سادساً: تطور نشاط التمويل متناهي الصغر

نهاية الربع الأول من عام 2021 مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2020

تطور نشاط التمويل متناهي الصغر (وفقاً للحصص السوقية):

جدول (6-1) التمويل متناهي الصغر وفقاً لكل فئة (أ – ب – ج، والشركات)

الفئة	نهاية الربع الأول من عام 2021				نهاية الربع الأول من عام 2020			
	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %
شركات	1300.04	40.77%	11582.08	55.35%	1192.24	37.26%	9296.56	52.03%
جمعيات (أ)	1652.84	51.83%	7994.63	38.20%	1718.57	53.70%	7196.67	40.28%
جمعيات (ب)	88.87	2.79%	629.98	3.01%	125.23	3.91%	642.58	3.60%
جمعيات (ج)	147.07	4.61%	720.02	3.44%	164.15	5.13%	730.46	4.09%
الإجمالى	3188.82	100.00%	20926.72	100.00%	3200.19	100.00%	17866.27	100.00%

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

شهد نهاية الربع الأول من عام 2021 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل بنسبة 17.13% حيث بلغت نحو 20.93 مليار جنيه، مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2020 والتي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 17.87 مليار جنيه.

وبالرغم من تحقق نمو في قيمة المحفظة فقد انخفضت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 0.36% حيث كان العدد 3.19 مليون مستفيد في نهاية الربع الأول عام 2021، مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2020 والذي بلغ فيه عدد المستفيدين 3.2 مليون مستفيد.

وفيما يلي تطور الحصص السوقية للجهات مقدمة التمويل في الفترة المعروضة:

شركات التمويل متناهي الصغر:

- جاءت شركات التمويل متناهي الصغر بالترتيب الأول في نهاية الربع الأول من عام 2021 من حيث قيمة أرصدة التمويل وذلك بقيمة تمويل قدرها 11.58 مليار جنيه بينما جاءت بالمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت نحو 1.3 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية بالربع الأول من عام 2020 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 9.26 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.19 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل شركات التمويل متناهي الصغر المركز الأول بنسبة 55.35%، بينما احتلت المركز الثاني من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 40.77 %.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) بالترتيب الثاني في نهاية الربع الأول عام 2021 من حيث قيمة أرصدة التمويل بقيمة قدرها 7.99 مليار جنيه بينما جاءت بالمركز الأول بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت 1.65 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول لعام 2020 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 7.2 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.7 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) المركز الثاني بنسبة 38.20 %، بينما احتلت المركز الأول من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 51.83%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) بالترتيب الرابع في نهاية الربع الأول من عام 2021 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها 630 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 89 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول لعام 2020 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 643 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 125 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) المركز الرابع بنسبة 3.01%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 2.79%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) بالترتيب الثالث في نهاية الربع الأول لعام 2021 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها نحو 720 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 147 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول لعام 2020، والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 730 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 164 ألف مستفيد.

تحليل نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع النشاط (تجارى-خدمي-زراعي-إنتاجي):

جدول (6-2) التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع النشاط (تجارى-خدمي-زراعي-إنتاجي)

	نهاية الربع الأول من عام 2021				نهاية الربع الأول من عام 2020			
	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %
تجاري	2073.19	65.01%	12840.66	61.36%	2,057.22	64.28%	10888.31	60.94%
خدمي	399.04	12.51%	2811.85	13.44%	440.92	13.78%	2830.93	15.85%
زراعي	520.86	16.33%	3841.40	18.36%	473.38	14.79%	2801.34	15.68%
إنتاجي	195.73	6.14%	1432.81	6.85%	228.66	7.15%	1345.68	7.53%
الإجمالى	3188.82	100.00%	20926.72	100.00%	3,200.19	100.00%	17866.27	100.00%

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

شهد نهاية الربع الأول لعام 2021 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل الممنوح مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2020 مما انعكس على الأنشطة الاقتصادية المستفيدة من خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر كما يلي:

النشاط التجاري:

- جاء النشاط التجاري بالترتيب الأول في نهاية الربع الأول عام 2021 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 12.84 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 2 مليون مستفيد مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2020 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 10.89 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 2.06 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري المركز الأول بنسبة 61.36%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 65.01%.

النشاط الخدمي:

- جاء النشاط الخدمي بالترتيب الثالث في نهاية الربع الأول عام 2021 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 2.81 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 399 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2020 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 2.83 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 440.9 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركز الثالث بنسبة 13.44%، والمركز الثالث بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 12.51%.

النشاط الزراعي:

- جاء النشاط الزراعي بالترتيب الثاني في نهاية الربع الأول عام 2021 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها 3.84 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 520.9 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول لعام 2020 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 2.8 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 473 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي المركز الثاني بنسبة 18.36%، والمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 16.33%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

- جاء النشاط الإنتاجي والحرفي بالترتيب الرابع في نهاية الربع الأول لعام 2021 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 1.43 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 195.7 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2020 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 1.34 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 228 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي المركز الرابع بنسبة 6.85%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 6.14%.

تحليل نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث):

جدول (6-3) تحليل التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث)

	نهاية الربع الأول لعام 2021				نهاية الربع الأول لعام 2020			
	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %
ذكور	1,209.47	37.93%	11,089.00	52.99%	1137.87	35.56%	9,264.87	51.86%
إناث	1,979.35	62.07%	9,837.72	47.01%	2062.31	64.44%	8,601.40	48.14%
الإجمالى	3,188.82	100.00%	20,926.72	100.00%	3200.19	100.00%	17,866.27	100%

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

شهد نهاية الربع الأول عام 2021 نمواً ملحوظاً في قيم أرصدة التمويل مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2020 وقد أدى ذلك إلى تغير عدد المستفيدين وقيم التمويل الممنوح للذكور والإناث على النحو التالي:

التمويل الممنوح للذكور:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الذكور في نهاية الربع الأول 2021 نحو 11.09 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.21 مليون مستفيد مقارنة بنهاية الربع الأول 2020 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 9.26 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.1 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الذكور في نهاية الربع الأول 2021 المركز الأول بنسبة 52.99%، بينما احتلت المركز الثاني بالنسبة لعدد المستفيدين بنسبة 37.93%.

التمويل الممنوح للإناث:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الإناث في نهاية الربع الأول عام 2021 نحو 9.84 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 1.98 مليون مستفيدة مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2020 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 8.6 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 2.06 مليون مستفيدة.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الإناث في نهاية الربع الأول 2021 المركز الثاني بنسبة 47.01% بينما احتلت المركز الأول بالنسبة لعدد المستفيدات بنسبة 62.07%.

عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر

بلغ عدد المؤسسات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر كشركات وجمعيات ومؤسسات أهلية –دون أخذ الفروع في الإعتبار–عدد (989) في نهاية الربع الأول عام 2021، وذلك بالمقارنة بعدد (969) في نهاية الربع الأول عام 2020 كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (6–4) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر

البيان	عدد الجهات والفروع المرخص لها في نهاية الربع الأول عام 2021			عدد الجهات والفروع المرخص لها في نهاية الربع الأول عام 2020		
	عدد الجهات المرخص لها	فروع	إجمالي	عدد الجهات المرخص لها	فروع	إجمالي
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ)	17	725	742	17	592	609
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب)	16	84	100	17	87	104
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج)	943	45	988	924	69	993
الشركات	13	1051	1064	11	870	881
الإجمالي	989	1905	2894	969	1618	2587

يتضح من الجدول السابق:

- نمو عدد الجهات المرخص لها بمزاولة النشاط بواقع عدد (20) جهة ممثلة في 18جمعية ومؤسسة أهلية بالإضافة إلى شركتين بنهاية الربع الأول من عام 2021 ليصل عدد الجهات إلى 989 جهة مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2020 حيث بلغت 969 جهة تمويل.
- نمو عدد إجمالي منافذ تقديم خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر نهاية الربع الأول 2021 بنسبة تصل إلى نحو 12% مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2020.
- اعتماد الجمعيات والمؤسسات الأهلية فئتي (أ، ب) والشركات بشكل رئيسي على شبكة فروعها في تقديم خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر، بينما تعتمد الجمعيات فئة (ج) بشكل رئيسي على مراكزها الرئيسية كمنافذ مباشرة لتقديم خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر.

سابعاً: أخبار الهيئة

أهم البيانات الصحفية الصادرة عن الهيئة خلال الفترة:

الرقابة المالية تطلق مبادرة لاحتواء الاقتصاد غير الرسمي فى مصر باستخدام أدوات الدفع الرقمية

تطلق الهيئة مبادرتها " للشمول المالي الرقمي لعام2021" بهدف استكمال الجهود المبذولة لتفعيل منظومة الدفع غير النقدي، ورفع معدلات الشمول المالي، واحتواء الاقتصاد غير الرسمي فى مصر باستخدام أدوات الدفع الرقمية بين المتعاملين فى الأنشطة المالية غير المصرفية وبشكل خاص في المشروعات متناهية الصغر، كما تأتى تلك المبادرة فى إطار تيسير امتثال جهات تمويل المشروعات متناهية الصغر وعملائها من أصحاب المشروعات للالتزام بمتطلبات القانون بتنظيم "استخدام وسائل الدفع غير النقدي"و من المنتظر أن تشهد المعاملات عبر استخدام وسائل الدفع غير النقدي طفرة واسعة وسريعة بنهاية الربع الأول من العام 2021، تتنامى خلال العام الجديد لتغطى كافة عملاء المشروعات متناهية الصغر مدعومة بمبادرة الهيئة ومتطلبات التوافق مع قانون الدفع غير النقدي ، و التغلب على تحديات مواجهة انتشار فيروس كورونا، بجانب توظيف ما يوفره مناخ بيئة الأعمال الرقمية الآن فى مصر من إتاحة كافة السبل الداعمة للتحول الى اقتصاد غير نقدى يتميز باحتوائه لكافة الفئات المهمشة مالياً فى ظل سياسات الشمول المالى للقطاع غير الرسمي .

قرارين من رئيس مجلس الوزراء: تعيين نائب ومساعد جديدين لهيئة الرقابة المالية

أصدر الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء القرار رقم 146 لسنة 2021 بتعيين الدكتور إسلام عبد العظيم عزام–أستاذ التمويل بالجامعة الأمريكية بالقاهرة نائباً لرئيس مجلس إدارة الهيئة للمدة المتبقية لمجلس إدارة الهيئة. وقد حصل الدكتور عزام على درجتي الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وله خبرة طويلة في مجال التمويل والاستثمار، كما أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم 145 لسنة 2021 بتعيين السيد/ هشام إبراهيم محمد رمضان – الخبير التأمينى–مساعداً لرئيس الهيئة العامة للرقابة المالية.وقد حصل هشام رمضان على ماجستير ودبلوم في العلوم الإكتوارية من جامعة سيتي بلندن عام 2000، كما حصل على عضو مجلس إدارة معتمد من Risk Matrices عام 2007.

الرقابة المالية تَدعُم جهود الدولة المصرية لتوفير لقاح فيروس كورونا للفئات الأكثر احتياجاً بمبلغ 250 مليون جنيه

قرر مجلس إدارة الهيئة دعم جهود الدولة المصرية في توفير لقاح فيروس كورونا المستجد لغير القادرين بمبلغ 250 مليون جينه –من فوائض الهيئة–في الحساب المخصص لمواجهة الكوارث لصندوق "تحيا مصر"، وذلك إيماناً بضرورة تكاتف كافة مؤسسات

وأجهزة الدولة في ظل الأوضاع الراهنة ومساندتها على القيام بأعبائها المتزايدة.

وتأتى تلك الخطوة في إطار مبادرة السيد رئيس جمهورية مصر العربية والخاصة بتوجيه صندوق " تحيا مصر" لتوفير لقاح فيروس كورونا للفئات المستحقة ذات الأولوية المتقدمة من الحالات الحرجة والمزمنة، والحالات المصابة وكبار السن من الفئات الأكثر احتياجاً تحت مظلة برامج الحماية الاجتماعية.

الرقابة المالية تؤكد على أحقية الشباب من الجنسين في الفئة العمرية (من 16 الى 21 عاما) في التعامل في الانشطة والمنتجات المالية غير المصرفية

أجرت الهيئة حوار مجتمعى مع العديد من أطراف السوق المتعددة والمعنية بتقديم خدمات مالية غير مصرفية، من دعم توجه الدولة المصرية في تيسير إتاحة الخدمات المالية غير المصرفية لكافة فئات المجتمع وللشباب من الفئة العمرية من 16 الى 21 عاماً، وتأكيد أطراف السوق على استعدادهم لتقديم منتجات مالية غير مصرفية يتم تصميمها خصيصاً لهذه الفئة والعمل على دعمهم كما اكدت الهيئة على إعفاء تلك الجهات والمتعاملين معها من الشباب من مقابل الخدمات التي تتقاضها عن المنتجات المالية غير المصرفية والتي تستهدف تلك الفئات.و تحرص الهيئة على نشر الثقافة المالية وتحقيق الشمول المالي والحرص على إتاحة الخدمات المالية غير المصرفية لكافة فئات المجتمع ومنهم الشباب من الفئة العمرية المذكورة بما يؤدى إلى تعزيز ثقافة الادخار والاستثمار لدى هذه الفئة ويساهم في التسهيل عليهم وتحسين المستوى المعيشي لهم ويؤدى إلى تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية في ضوء اهتمام الدولة بهذه الفئة العمرية من الشباب وحرصها على اتاحة جميع الخدمات لهم ومنها الخدمات المالية غير المصرفية.

رئيس هيئة الرقابة المالية يبحث مع ممثلي بنوك الاستثمار سبل تنشيط التداول على سندات الشركات بالبورصة المصرية

طالبت الهيئة الجهات العاملة فى سوق رأس المال بالتوعية ونشر الثقافة المالية بالسندات وصكوك التمويل وأدوات الدين الأخرى المقيدة بالبورصة–والتي تستهدف صغار المستثمرين–لتوضح لهم مزايا تلك الأدوات المالية، وما تمتع به من تدنى مغرى في تكلفة مقابل الخدمات عن عمليات التداول عليها. لاسيما أن البورصة المصرية أصبحت تتمتع ببيئة استثمارية تنافسية بين الأسواق المالية العالمية والإقليمية بعد أن تم منح تخفيض يزيد على 40% لتكلفة المعاملات التي تتم على الأوراق المالية بمقتضى حزمة من قرارات رئيس مجلس الوزراء ومجلس إدارة الهيئة لخفض مقابل الخدمات على عمليات التداول بالبورصة المصرية التي تتم على الأوراق المالية، ولزيادة الحافز نحو التعامل على أدوات الدين فقد منحت حزمة القرارات الصادرة مَزيد من الخفض لتكلفة مقابل الخدمات عن عمليات التداول على السندات وصكوك التمويل وأدوات الدين الأخرى المقيدة بالبورصة بنسبة تصل إلى 50% على مقابل الخدمات عن عمليات التداول على الأسهم بعد تعديلها.

الرقابة المالية تطلق مسابقة لحلول التكنولوجيا المالية بالقطاع المالى غير المصرفي لمجابهة أثار فيروس كورونا المستجد

أطلقت الهيئة مسابقة لابتكار حلول تكنولوجية للتغلب على الآثار السلبية لجائحة فيروس COVID-19 المستجد على القطاع المالي، وينظمها أحد مستثمري التجارة الرقمية والحاضن للشركات الناشئة في الاقتصاد الرقمي في إفريقيا، وبالتعاون مع البنك المركزى المصرى ، وذلك لدعوة مبرمجي الكمبيوتر لتطوير برمجيات أو استحداثها لاكتشاف وتطوير حلول تكنولوجيا مالية و تقديم حلول غير تقليدية ومباشرة لتحديات الجائحة على القطاع المالى غير المصرفى فى مصر، و يتم منح التمويل للمسابقة بالشراكة مع حكومة المملكة المتحدة .

وقد شهدت المرحلة النهائية عرض أحد عشرة نموذج لتطبيقات الحلول التكنولوجية المبتكرة ، حيث مرت المسابقة التي ينظمها مختبر DFS lab أحد مستثمري التجارة الرقمية والحاضن للشركات الناشئة في الاقتصاد الرقمي في إفريقيا بعدد من المراحل بدأت برصد الهيئة لأبرز التحديات التي تواجه القطاع المالي غير المصرفي في ضوء مستجدات فيروس كورونا COVID-19 ، والتي تؤثر على قدرة مقدمي الخدمات المالية غير المصرفية على تقديم خدماتهم، وتم تحديدها في ادارة العلاقة مع العملاء، وادارة العلاقة مع شركاء العمل، وإدارة موارد المؤسسات ومتطلبات العمل عن بعد، بالإضافة إلى ادارة العلاقة مع الرقيب ومتطلبات الامتثال له، تلتها مرحلة اختيار شركات التكنولوجيا المالية- أصحاب الأعمال القابلة للتطبيق- كحلول للمشاكل التي فرضتها الجائحة على تلك المنشآت المالية.

إعلان 7 شخصيات نسائية فائزة بجائزة الرقابة المالية للتميز لعام 2020

أعلنت الهيئة أسماء الشخصيات النسائية الفائزة بجائزة الرقابة المالية للقيادات النسائية الأكثر تميزا لعام 2020 في مجال العمل بأنشطة سوق المال، والشركات المقيدة بالبورصة، والتأمين، وشركات التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم، والتمويل متناهي الصغر، وتسليمهن جائزة الهيئة وشهادات تقدير تأكيداً على مساعي الهيئة في تدعيم القيادات النسائية بالقطاع المالي غير المصرفي وتقديم نماذج نسائية ناجحة لديها إنجازات حقيقية على أرض الواقع، وتعد مصدر إلهام لغيرهن من السيدات.

الرقابة المالية تسمح لشركات التخصيم بتمويل نشاط شراء الأوراق المالية بالهامش بشركات السمسرة

وافق مجلس إدارة الهيئة بالسماح لشركات التخصيم بتقديم خدمة تخصيم الحقوق المالية الآجلة لشركات السمسرة في الأوراق المالية الناشئة عن مزاولة نشاط شراء الأوراق المالية بالهامش، وبما يتيح لشركات السمسرة مصادر جديدة للتمويل تمكنها من التوسع في نشاط عمليات الشراء بالهامش، وما يترتب عليه بالتبعية مزيد من تنشيط عمليات التداول في الأوراق المالية في البورصة المصرية وتأتى الخطوة في إطار تحقيق التكامل بين الأنشطة المالية غير المصرفية، وان قرار الهيئة الصادر رقم (25) لسنة 2021 قد تضمن في مادته الثانية الالتزامات والشروط الواجب توافرها لمزاولة شركات التخصيم لنشاط التخصيم للحقوق المالية

الناشئة عن عمليات الشراء بالهامش، جـــاء في مقدمتها الالتزام بمزاولة النشـــاط وفقا لأحـكام الباب الثالث(الخاص بنشاط التخصيم) من القانون رقم (176) لسنة 2018 والخاص بتنظيم نشاطي التأجير التمويلى والتخصيم.

الرقابة المالية تحثُ الشركات المقيدة بالبورصة والجهات والشركات العاملة فى الأنشطة المالية غير المصرفية على الالتزام بالميثاق الأخلاقي لمنع التحرش والعنف والمضايقات داخل بيئة العمل

تزامناً مع الاحتفال باليوم العالمي للمرأة حثت الهيئة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، والشركات والجهات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية على تبنى الالتزام ببنود الميثاق الأخلاقي لمنع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، والعنف والمضايقات داخل بيئة العمل، والذى أعدته الهيئة بالتعاون مع كل من وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والمجلس القومي للمرأة، و"منتدى الخمسين سيدة الأكثر تأثيراً" للتأكيد على قيم العدالة والمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص وضمان حقوق المواطنين والمواطنات، وسعياً لإيجاد بيئة عمل آمنة بالهيئة والشركات والجهات التي تباشر أنشطة مالية غير مصرفية تتسم بالاحترام وخالية من التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، والمضايقات، وأي صورة أخرى من صور العنف والتمييز.

الرقابة المالية تُنشئ أول مركز إقليمي للتمويل المستدام بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا

أنشأت الهيئة "المركز الإقليمي للتمويل المستدام" و عينت سينا حبوس مستشار رئيس الهيئة للتنمية المستدامة مديراً تنفيذيا للمركز، وذلك عقب الموافقة على إنشاء المركز كخطوة نوعية نحو تعزيز وجود الاقتصاد المصري على خريطة الاقتصاد الأخضر العالمي، بعد أن تجاوزت أسواق السندات الخضراء في العالم لأكبر إنجاز لها بالوصول إلى أكثر من تريليون دولار و يختص المركز بتقديم الدعم والمشورة الفنية للتأكد من التزام الجهات الحاصلة على تمويل أخضر باستثمار هذا التمويل في الغرض المخصص له، بجانب إنشاء منصة إلكترونية لعرض الاتجاهات والتطورات في مجال التمويل المستدام والموضوعات المرتبطة به، كما أن "المركز الإقليمي للتمويل المستدام" سيستكمل البناء المؤسسي والتنظيمي لمعهد الخدمات المالية التابع للهيئة العامة للرقابة المالية، ويمثل خطوة هامة في تأسيس "مُجمَع المعرفة " Knowledge Hub الذي تُنشئه الهيئة حالياً، وبما سيحققه من نقلة نوعية داخل الأنشطة المالية غير المصرفية عبر تنسيق وتناغم الخدمات التي تقدمها الجهات التابعة.

تجديد تعيين المستشار عبد المعطى نائباً لرئيس هيئة الرقابة المالية

صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (514) لسنة 2021 بتجديد تعيين المستشار رضا عبد المعطى نائبا لرئيس مجلس إدارة الهيئة – ندباً كلياً–من مجلس الدولة لمدة عام اعتبارا من نهاية مارس الجاري ولمدة عام.

الرقابة المالية تجتمع بشركات إدارة الأصول لمناقشة سبل تنشيط الاستثمار المؤسسي بسوق المال

عقدت الهيئة لقاء مع بعض مسئولي شركات إدارة الأصول في سوق المال المصري لبحث سبل تنشيط الاستثمار المؤسسي بسوق المال في الفترة الحالية وكيفية زيادة عمق السوق بمشاركة الإدارات المختصة بالهيئة وتناول اللقاء مناقشة مديري الاستثمار واستطلاع أرائهم لكيفية زيادة الاستثمار المؤسسي بسوق المال، وكيفية تقديم الهيئة لأقصى دعم لتنمية وتنشيط سوق الأوراق المالية.وانتهى نحو قيام مديري الاستثمار بتقديم ورقة عمل لتحديد المقترحات اللازمة لدعم السوق، تاكيدا لتقديم الهيئة كامل الدعم لتنمية وتنشيط سوق الأوراق المالية مع استكمال عقد لقاءات متتالية مع باقي مؤسسات السوق.

تأسيس متحف للتاريخ المالي بمصر يؤرخ لنشأة المؤسسات المالية غير المصرفية وتطور الإشراف عليها على مدى 150 عاماً

أصدرت الهيئة إنفوجراف وثائقي لتاريخ القطاع المالي غير المصرفي خلال 150 عاما –في مصر– و يمثل في حد ذاته مخطوطاً يوثق للمراحل الزمنية التي مرت بالمؤسسات والأنشطة المالية غير المصرفية وصور الرقيب المتعددة التي سعت لحماية حقوق صغار المساهمين، إلى أن تقدمت مصر في ترتيبها في مؤشر حماية حقوق صغار المساهمين للمركز 57 من إجمالي 190 دولة، لتقفز بذلك 78 مركزاً خلال خمس سنوات طبقاً لتقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولى لعام 2020.و يعد تنفيذ ذلك العمل الوثائقي على جدارية داخل أروقة الرقابة المالية في القرية الذكية، يُمَهِد لبدء تحول المبنى إلى متحف مفتوح للتاريخ المالي، ليروي أحداثاً وحقائق عن الأنشطة المالية غير المصرفية وما مرت به من مراسيم وتشريعات منظمة، بل ويتكامل ذلك العمل الوثائقي مع مركز المعرفة الذي يتم تأسيسه حاليا ليصبح منارة مضيئة لمستقبل القطاع المالى غير المصرفي وله جذور تمتد عبر 15 عقدا من الزمان.

هيئة الرقابة المالية تتفق مع البنك المركزي المصري على إنشاء صندوق لتقديم مزيد من السيولة ببورصة الأوراق المالية

في اطار الدور الذي يَقوم به البنك المركزي المصري لدعم الأسواق ومنها بورصة الأوراق المالية، وسعياً مُنه لتنشيط أحجام التعاملات بالبورصة، تم عقد لقاء بين البنك المركزي المصري وهيئة الرقابة المالية وتم الاتفاق على إنشاء صندوق لتمويل شركات الوساطة المالية بما يعمل على زيادة حجم السيولة بالبورصة المصرية ودخول مستثمرين جدد بالإضافة إلى زيادة الملاءة والقدرة المالية للمستثمرين الحاليين حيث يعمل البنك المركزي المصري على دَعم الأسواق واستدامتها ، لاسيما وأن هناك إهتماماً متزايداً بدور سوق الأوراق المالية في دعم خطط التنمية الاقتصادية بالدولة المصرية .

ويأتي هذا التوجه من إيمان البنك المركزي المصري بضرورة تهيئة المناخ الاستثماري وتنشيط بورصة الأوراق المالية من خلال العمل على منح تمويل لشركات الوساطة المالية من خلال هذا الصندوق.

هيئة الرقابة المالية تلتقي بشركات التمويل لبحث مقترحاتهم لزيادة معدل النمو لأنشطة التمويل المتعددة .

التقت الهيئة مع مسؤولي أنشطة التمويل لمناقشة مقترحاتهم لتطوير أسواق التمويل العقاري، والتأجير التمويلي والتخصيم، والتمويل الاستهلاكي وزيادة معدلات النمو بها، بجانب تذليل أية عقبات لتوسعة تلك الأسواق، وذلك في حضور أعضاء اللجان الاستشارية وممثلي الاتحادات لكل نشاط ومشاركة إدارات الهيئة المختصة.

وتناول اللقاء الاستماع لمطالب شركات التأجير التمويلي والتي طرحها الاتحاد المصري للتأجير التمويلي ومنها مطالبة الهيئة بالتواصل مع بعض الجهات لتخفيض الفترة الزمنية اللازمة لإصدار الموافقات المطلوبة لتنفيذ المشروعات التي يتم الاتفاق على تمويلها عبر شركات التأجير التمويلي، وما سيترتب عليه من سرعة تيسير عملية التنمية للأراضي وما سيقام عليها من مشروعات، هذا بجانب التنسيق لنشر ثقافة الهندسة المالية عبر ورش عمل وندوات تثقيفية للتوجه نحو مصادر تمويل غير تقليدية لرفع الملاءة المالية لشركات التأجير التمويلي.

صرف مبلغ 25 مليون جنيه جديدة من فوائض شركات التامين التكافلي على أوجه الخير ليصل إجمالي مبالغ التبرع إلى 100 مليون جنيه

شاركت الهيئة في اجتماع لوضع آلية للتصرف في أرصدة الفوائض غير الموزعة بشركات التأمين التكافلي منذ فترة زمنية، وتضم اللجنة في عضويتها الأعضاء المنتدبين لشركات التأمين التكافلي البالغ عددهم10شركات بجانب ممثل عن لجان الرقابة الشرعية، وفي هذا الصدد فقد وافقت الهيئة على صرف مبلغ 25 مليون جنيه جديدة من فوائض شركات التامين التكافلي على أوجه الخير.

الرقابة المالية تدعو لإجراء حوار مجتمعي مع الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والشركات العاملة للإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة ذات الصلة بالاستدامة

طالبت الهيئة اللجان الاستشارية المشكلة بالهيئة، والاتحادات العاملة في مجالات الأنشطة المالية غير المصرفية بالقيام بإجراء حوار مجتمعي مع أعضائها، ومع الشركات المقيدة بالبورصة المصرية لاستطلاع أرائهم حول القواعد المقترحة لإعداد الشركات لتقارير إفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المؤسسية، تمهيداً لإصدار قرار من الرقابة المالية بتقديم تلك الإفصاحات كملحق بتقرير مجلس إدارة الشركة، مع إعطاء فترة توفيق أوضاع لما سيقرره مجلس إدارة الهيئة والمقترح لها أن تكون بنهاية عام 2022.

إيضاح

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أهم المؤشرات عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلى والتخصيم والتمويل متناهى الصغر.

البيانات الواردة بهذا التقرير يتم إعدادها فى تاريخ إصداره، وجدير بالذكر أن هذه البيانات قد تكون عرضة للتعديل أو التغيير من وقت لآخر وفقاً لما يرد من الجهات ذات العلاقة، حيث يتم إجراء بعض التسويات والتعديلات والإلغاءات خلال الفترة المعروضة مما قد يؤدى إلى تغير بعض الأرقام وفقا لتاريخ الإصدار.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

Building Bridges not Walls
نبنى الجسور لا الحواجز

الهيئة العامة للرقابة المالية

(رئاسة الهيئة)

القرية الذكية

مبني رقم B 136 بالحي المالي الكيلو 28

طريق مصر اسكندرية الصحراوي – الجيزة

تليفون: 35345350 فاكس: 35370037

بريد إلكترونى: info@fra.gov.eg الموقع الإلكترونى: www.fra.gov.eg